

تدوين المذهب المالكي ومراحله المختلفة

د . جمعة مسعود سالم الموالي - كلية الآداب زوارة - جامعة الزاوية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن الحديث عن مراحل تدوين المذهب المالكي يستوجب الإشارة إلى فضل المدينة باعتبارها مهداً للمذهب ، فقد تصدرت المدينة جميع حواضر الإسلام ، لأنها شهدت بزوغ فجر التشريع الإسلامي أيام الرسول ﷺ ، واحتضنت عهد الخلافة الراشدة وعلماء الصحابة ، وأنجبت فقهاء التابعين وتابعيهم ، حتى وصل إشعاعها الفقهي إلى عالمها إمام دار الهجرة .

وقد كانت كل مدينة من المدائن المشهورة تتجه إلى ناحية من نواحي الفكر ، فالبصرة مثلاً كانت تتميز في علومها الدينية بالمسائل التي تتصل بالعقيدة ، فكانت بها الفرق المختلفة التي تتكلم في مباحث العقائد ، مع وجود علماء في الوعظ والقصص ، لكن الفقه بها قليل ، والكوفة كان فيها الفقه التقديري وفقه القياس والاستحسان ، وأما دمشق ففيها بعض العلماء المتبعين للسنة ولكنها لم تبلغ شأواً غيرها من المدن ، وأما المدينة فقد كان بها الحديث وآثار السلف الصالح ومدرسة التابعين⁽¹⁾ ، فكان مذهب المدينة هو أصح مذاهب الأمصار لتفوقهم في العلم بالسنة النبوية وفقه السلف .

ومما يدل على فضل المدينة أنه لم تنبت فيها بدعة ظاهرة ولا عُرف عن أهلها انحراف عن منهج السلف مثلما حدث في غيرها من المدن ، فقد خرج من البصرة القدر والاعتزال ، وخرج من الكوفة التشيع والإرجاء ، وأما خرسان فكان بها التجهم⁽²⁾ .

إن أنسب وصف يطلق على بيئة المدينة في عهدها الأول أنها مأوى الفقهاء ، ومجمع العلماء ، بل تحقق لها ذلك في كل عصر بفضل الله تعالى ، ولذلك لزم مالك رحمه الله - محجتهم ، فإن اتفقوا على شيء تشبث به وعبر عنه بقوله : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا ، وإذا اختلفوا أخذ بأقوى الأقوال وأرجحها ، إما بكثرة القائلين ، أو لموافقة لقياس قوي ، أو تخريج من الكتاب والسنة ، وفي

مثله يقول : هذا أحسن ما سمعت (3) . ومن هنا احتفل مالك بعمل أهل المدينة واحتج به؛ لأنه نقل محقق معلوم تناقلته الأجيال .

وقد مر التدوين في المذهب المالكي بثلاث مراحل : الأولى : تدوين المذهب في عصر الإمام مالك ، والثانية : تدوين المذهب في عصر الفقهاء المتقدمين ، والثالثة : تدوين المذهب في عصر الفقهاء المتأخرين ، وسنعرض لهذه المراحل بشيء من التفصيل .

ونظراً لأهمية معرفة المراحل التي مر بها المذهب المالكي عند تدوينه - حيث إن معرفتها تبين للقارئ الأساس الذي قام عليه المذهب - رأيت أن أكتب في هذا الموضوع ، واخترت له عنواناً (تدوين المذهب المالكي ومراحلته المختلفة) دراسة فقهية استقرائية ، وحصرت البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي :

المقدمة حيث تحدثت فيها عن فضل المدينة باعتبارها مهداً للمذهب المالكي ، كما أشرت فيها إلى أهمية معرفة المراحل التي مر بها تدوين المذهب المالكي .

المبحث الأول : تدوين المذهب المالكي في عصر الإمام مالك .

المبحث الثاني : تدوين المذهب المالكي في عصر الفقهاء المتقدمين .

المبحث الثالث : تدوين المذهب المالكي في عصر الفقهاء المتأخرين .

الخاتمة : وقد دونت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج خلال دراستي لهذا الموضوع . ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير والسادد إنه ولي ذلك والقادر عليه .

المبحث الأول - تدوين المذهب المالكي في عصر الإمام مالك :

ظهر في عصر الإمام مالك - رحمه الله - نوعان من التأليف ، الأول ما كتبه الإمام بنفسه وهو الموطأ الذي اشتمل على أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين وعمل أهل المدينة واختيارات مالك واستنباطاته من الآثار المروية ، والثاني ما دونه الأصحاب مما سمعوه منه ويُعرف بالأسمعة ، وهكذا تكون حركة التدوين الأولى قد تمت عن طريقين : أحدهما بيد الإمام ، وثانيهما بيد تلاميذه .

أولاً - كتاب الموطأ :

إذا ذُكرت كتب الحديث فلا بد أن يذكر الموطأ من بينها ، وإذا رتبت كتب الفقه في المذهب فتتبعين الإشارة إليه أولاً ، وإذا نَقَّب الباحثون في تاريخ تدوين العلوم الإسلامية برز الموطأ كأول تدوين وصل إلينا في الحديث والفقه .

وإن نسبة الموطأ إلى مؤلفه الإمام مالك - رحمه الله - ليست محل خلاف بين أهل العلم ، بل اتفقت كلمتهم على أنه كتابه الذي حرره بيده ورواه عنه جمهرة من أهل الحديث والفقه يتجاوزون الألف ، وقد أحصاهم بعض العلماء فمنهم من بلغ

بهم تسعمائة وثلاثة وتسعين راوياً ، ومنهم من وصل بهم إلى ألف وثلاثمائة (4) وهو أول كتاب قصد به إثبات الصحيح من سنة رسول الله ﷺ ، فلذلك قال الشافعي - رحمه الله - : "ما على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك" (5) .

وجاء في مقدمة شرح جامع الترمذي " أن الموطأ هو الأصل واللباب ، وكتاب الجعفي (6) هو الثاني في هذا الباب ، وعليهما بنى الجميع " (7) .

وسبب تأليفه أن الخليفة المنصور (8) هو الذي اقترح على الإمام مالك تأليف كتاب الموطأ عند اجتماعه به فقد قال : " يا أبا عبد الله ضم هذا العلم ودون كتباً ، وجنب فيها شذائد ابن عمر ورخص ابن عباس (9) وشواذ ابن مسعود (10) وأقصد أوسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة " (11) ، فلما أتم وضعه قال الخليفة : إنني عزمت أن أكتب كتبك هذه نسخاً ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين نسخة وأمرهم بأن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوها إلى غيرها من هذا العلم المحدث ، فإنني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم ، فرد الإمام مالك - رحمه الله - بقوله : يا أمير المؤمنين لا تفعل ، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث و روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ، ودانوا له من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم ، وإن ردهم عما اعتقدوا شديد ، فدع الناس وما هم عليه ، وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم . فقال أبو جعفر : لو طأوعتني على ذلك لأمرت به (12) .

وإذا صح هذا الخبر فلا يعارض قول مالك للذين عرضوا عليه الموطأ في أربعين يوماً : " كتاب ألفت في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً قل ما تفقهون فيه " (13) ؛ لأنه يمكن الجمع بين القولين بحمل قوله الأخير على مدة جمعه لمادة الكتاب ، وأما تدوينه فلا يستغرق أربعين سنة

وأما عن تسميته بالموطأ ، فقد جاء في عبارات حديث أبي جعفر المنصور مع مالك أنه قال له " فألف للناس كتاباً ووطنه لهم توطئة " فسمي هذا الكتاب الموطأ ، لذلك ، ونقل عن الإمام مالك قوله : عرضت هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم وطأني عليه فسميته الموطأ، ولقد صار هذا الاسم علماً على كتاب مالك - رحمه الله - ، وهو بصيغة اسم المفعول مشتقاً من وطأ ، أي المسهل الموضَّح (14) .

ولقد وافق العنوان المضمون ، فجاء الموطأ ممهد الترتيب ، حسن التبويب ، مشتملاً على القوي من حديث أهل الحجاز ممزوجاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين مبوباً على أبواب الفقه ، فكان كتاباً حديثياً فقهياً ، جمع بين الأصل والفرع (15) .

أما منهجه في تصنيف الموطأ فقد التزم في جانب الأحاديث أسلوباً صارماً في تصحيح المرويات ، ونقد رجال الأسانيد ، فلا يروي عن أحد فيه طعن ، وقد ورد في الصحيح أنه سئل عن رجل فقال : هل رأيت في كتبي ؟ ، فقيل : لا ، فقال : لو كان ثقة لرأيت في كتبي (16) .

وقد دفعه ذلك المنهج إلى عدم الإكثار من الرواية ، فقد جاء في ترتيب المدارك ما نصه : " وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث فلم يزل ينظر فيه كل سنة ، ويسقط منه حتى بقي هذا ، ولو بقي قليلاً لأسقطه كله تحريماً " (17) وهذا دليل على اهتمامه الشديد بالذب عن حديث رسول الله ﷺ وحرصه على نسبة الصحيح إليه ، نصحاً للمسلمين ، وأمانة في نقل الشريعة .

وقد ضيق مالك - رحمه الله - في شروط قبول الأخبار تضييقاً استبرأ فيه لدينه وقضى به حق الاحتياط في موافقة صحة النسبة إلى رسول الله ﷺ فلم يكن تمحيصه للحديث من جانب الإسناد فحسب بحيث إذا صح السند كان مذهباً له ، لكنه جعل الحظ الأكبر بعد صحة السند للنظر في متن الحديث ومطابقته لما هو واقع من الأمر في زمن النبي ﷺ مستعملاً قواعد الترجيح بين المتعارضات ، فيعرض الأثر على عمل علماء المدينة من الصحابة والتابعين ، وعلى قواعد الشريعة ، وعلى القياس الجلي ، فكان لا يعمل بخبر الواحد إذا خالف واحداً من هذه الثلاثة (18) .

أما منهجه من حيث الجانب الفقهي ، فقد جاء في شرح الموطأ : " أن مالكاً بناه على تمهيد الأصول للفروع ، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه " (19) ، ويمكن التعرف على أصول مالك - رحمه الله - من خلال موطئه ، فهو لم ينص على أصوله نصاً صريحاً واضحاً متصل الأجزاء ، ولكن مع ذلك يستطيع القارئ المتتبع باستقراء الموطأ أن يعرف أصول مالك التي كان يجتهد في دائرتها ، وعلى الطرائق التي حدّها له لا يعدوها (20) .

ولقد اعتنى مالك - رحمه الله - عناية خاصة ببيان أصل انفرد به وهو عمل أهل المدينة ، فنقل إجماع أهل المدينة في موطئه على نيف وأربعين مسألة ، ثم جعلهم ثلاثة أنواع : أحدها : أن يجمعوا على أمر ثم لا يخالفهم فيه غيرهم ، والثاني : أن يجمعوا على أمر ولكن يوجد لهم مخالف من غيرهم ، وعن هذين القسمين يعبر مالك بقوله : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ، والثالث : ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ، فأما الأول فهو حجة عند الجميع يجب اتباعه ، وأما الثاني والثالث فمحل نزاع بين المالكية وغيرهم على أن الذي هو حجة عندهم بلا خلاف هو عمل أهل المدينة النقلي لا الاجتهادي (21) .

ولاختيارات مالك واستنباطاته الفقهية في كتاب الموطأ منزلة خاصة بالمقارنة مع الأقوال الأخرى المنسوبة إليه في سائر الأمهات ، نظراً للمنزلة التي حظي بها الموطأ عند المالكية ، فهو في الرتبة الأولى بين كتب المذهب ، وقد نص على ذلك ابن رشد (22) بقوله : " وهي - أي المدونة - مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله ، ويروى أنه ما بعد كتاب الله كتاب أصح من موطأ مالك ، ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة " (23) .

ولا ريب أن تقديم الموطأ على المدونة يعود إلى أن الموطأ هو كتاب مالك الذي ألفه بنفسه، وقام بتدريسه طول حياته العلمية ، أما المدونة فإنها وإن كانت تدويناً لأرائه ، إلا أنها ألقت بطريق الرواية عنه مما حفظه ابن القاسم .

وقد اكتسب الموطأ شهرة في ديار الإسلام بسبب كثرة رواته ، وإن أشهر الروايات رواية يحيى بن يحيى الليثي (24) ، فإنه لقي مالك في آخر حياته ، إذ رحل إلى المدينة في السنة التي توفي فيها مالك ، فسمع منه الموطأ غير أبواب في كتاب الاعتكاف شك فيها ، فرواها عن زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبظون (25) ، فلذلك وقع الإقبال على رواية يحيى واعتمدها الناس بالمشرق والمغرب وشرحوها وصححوها (26) ، ويعتبر زياد هذا أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس مُتَقَفًا بالسماع منه (27) ، أما أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس على الإطلاق فهو الغازي بن قيس (28) من أهل قرطبة ، فقد رحل قديماً وسمعه من مالك ، بل وشهده وهو يؤلفه (29) .

أما أول من أدخل الموطأ إلى أفريقية من بلاد الغرب الإسلامي فهو علي بن زياد التونسي (30) ، وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه ، وهو معلم سحنون (31) الفقه (32) . وقد سبقت الإشارة إلى مؤلفات مالك من غير الموطأ ، ولكنها لم تصل إلينا ، عدا رسالته في الآداب والمواعظ ، ورسالته إلى الليث بن سعد ، أما الأولى فقد تضمنت بعض الأحكام ، ولكن الطعن في نسبتها إلى مالك من بعض علماء المذهب دفع المالكية إلى إهمالها وعدم الإشارة إليها إلا فيما ندر ، وأما الثانية فهي قصيرة جداً واشتملت على بيان أهمية عمل أهل المدينة ، ومن ثم يعتبر الموطأ التدوين الرئيسي الذي تم بيد الإمام مالك رحمه الله .

ثانياً - أسمعة الأصحاب :

أصحاب الإمام مالك الذين أقاموا بالمدينة للتلمذة عليه هم المصدر الثاني لفقهه، ولا يعرف أن إماماً من الأئمة كان له من التلاميذ مثل عدد تلاميذ الإمام مالك ، والسبب في ذلك يعود إلى استقراره بالمدينة المنورة ، وبذلك التقى به أهل العلم من جميع القطار الإسلامية ممن قصدوا المسجد النبوي في مواسم الحج وغيرها ، ولقد

بارك الله للإمام مالك بطول العمر ، فعمر نحو ست وثمانين سنة ، وألقى دروساً فيما يقارب الستين عاماً ، فكان هذا سبباً آخر لزيادة عدد الآخذين عنه (33) . وقد دفعت شدة إقبال الناس على التعلم من الإمام مالك وكثرة المسائل المنقولة عنه أحد العلماء إلى التعبير بقوله : " قد نُقل عنه إلى العراق نحو من سبعين ألف مسألة ، قال شيوخ البغداديين : هذا غير ما زاد علينا أهل الحجاز ومصر والمغرب ؛ لأن أهل الآفاق كانوا يقصدون إليه رحلة وبحثاً في الفقه والحديث ، مع قصد الأمراء وغيرهم من بلده وسائر البلدان ، في النوازل وغيرها ، فكثرت الحاجة إليه ، هذا مع كثرة توقفه في الفتوى ، والهروب منها ، وكثرة قوله : لا أدري (34) .

ومن المعروف في تاريخ المذهب وتراجم علمائه الذين تلقوا عن مالك مباشرة قيامهم بتدوين إجاباته التي يرد بها على المستفتين ، وأقواله عند تحريره الفروع الفقهية وتقرير الأحكام الشرعية .

كما أن مالكا - رحمه الله - كان لا يمانع من الكتابة في مجلسه ، " فكان يرى الرجل يكتب عنده فلا ينهاه ، ولكن لا يرد عليه ولا يراجعه ، وكان مالك إذا تكلم بمسألة كتبها أصحابه " (35) .

والظاهر أنه كان لا يجب ذلك بدليل قول ابن وهب : " سمعت مالكا يقول : والله ما أحب أن تكتبوا عني كل ما تسمعون مني " ، وقوله : " ولو عرضنا على مالك كل ما كتبنا عنه لمحا ثلاثة أرباعه " (36) .

وكان مالك إذا سئل عن مسألة ، كتبها أصحابه ، فيصير لكل واحد منهم سماع ، ومن تلك الأقوال المدونة تكونت عند كل تلميذ حصيلة متميزة هي مجموعة ما سمعه من شيخه ، وصارت كل مجموعة منه تنسب إلى صاحبها الذي دونها ، فعبد الرحمن بن القاسم العتقي له سماع من مالك بلغ عشرين كتاباً ، بل قيل إنه كان عنده ثلاثمائة جلد أو نحوه عن مالك مسائل (37) ، وأبو محمد عبد الله بن وهب له سماع من مالك بلغ ثلاثين كتاباً (38) ، وأشهب بن عبد العزيز القيسي له سماع من مالك ، وعدد كتب سماعه عشرون كتاباً (39) .

وأبو محمد عبد الله بن عبد الحكم (40) كان له سماع من مالك : الموطأ ، وصنف كتباً اختصر فيها أسماعته (41) .

وأما معن بن عيسى القزاز (42) فهو من كبار أصحاب مالك ، ومن أشد الناس ملازمة له ، وسماعه من مالك قد اشتمل على أربعين ألف مسألة (43) .

ومن أهل الغرب زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون له عن مالك في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد⁽⁴⁴⁾ وعلي بن زياد التونسي كان له سماع من مالك ثلاثة كتب⁽⁴⁵⁾.

هذه أسمعة بعض أصحاب الإمام ، وقد كان لهذا التدوين الموسع الفضل الأكبر في بناء المذهب ومسيرة تطوره .

المبحث الثاني - تدوين المذهب المالكي في عصر الفقهاء المتقدمين :

قبل الحديث عن تدوين المذهب في هذا العصر لا بد من التمييز بين الفقهاء المتقدمين والفقهاء المتأخرين ؛ لأن تقسيم الفقهاء إلى متأخرين ومتقدمين أمر هام في تاريخ المذهب ، أو في الجانب التدويني منه على وجه الخصوص ، فالتقسيم في ذاته عمل منهجي يعتني به الباحثون، وهو من الناحية الزمنية فاصل بين جماعة وأخرى من أهل العلم ، ومن ثم فهو تمييز لآثارهم العلمية ، مع ما يبني عنه هذا التمييز من سمات يعرف بها إنتاج المتقدمين ، وسمات تتحدد بها ملامح إنتاج المتأخرين .

وإذا كان السؤال عن المعيار الذي يميز بين المتقدمين والمتأخرين من علماء المذهب ، فالجواب إنه معيار زمن يتحدد بطبقة العلماء التي ينتسب إليها أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة (386) هـ ، فهو وطبقته آخر المتقدمين وأول المتأخرين ، فكان تاريخ هذه الطبقة فاصلاً بين التاريخين للفقهاء⁽⁴⁶⁾ ، وبعبارة أخرى فإن أول طبقات المتأخرين طبقة ابن أبي زيد، وأما من قبله فمتقدمون⁽⁴⁷⁾ .

والسبب الذي دفع إلى إضافة تلك الطبقة لابن أبي زيد يعود إلى المكانة الرفيعة التي تبوأها القيرواني في درجات المذهب ، فهي التي رشحته لأن يُعتبر الفيصل بين جبلين عريضين ، حتى وصف شخصياً بأنه آخر المتقدمين وأول المتأخرين ، كما أن للكتب القيمة التي سطرها في فقه المذهب دوراً بارزاً في تأكيد هذا الترشيح ، وغني عن التعريف أن من أبرز مؤلفاته كتابه الكبير " النوادر والزيادات على المدونة " ، فإنه سار فيه على نسق المتقدمين ، حيث استوعب فيه غالب فروع الفقه المالكي، بل منهم من عدّه في المذهب المالكي كمسند الإمام أحمد عند المحدثين إذا لم توجد فيه المسألة فالغالب أن لا نص فيها ، وهو كتاب ينيف عن المائة جزء⁽⁴⁸⁾ .

ولقد ضم هذا الكتاب جميع ما اشتملت كتب الأمهات مما ليس في المدونة من مسائل مالك وأصحابه ، " ليكون ذلك كتاباً جامعاً لما افترق في هذه الدواوين من الفوائد وغرائب المسائل ، وزيادة المعاني على ما في المدونة وليكون لمن جمعه مع المدونة أو مع مختصرها مقنع بهما وغني بالاختصار عليهما " ⁽⁴⁹⁾ .

فعمل ابن زيد في هذا الكتاب يشبه عمل المتقدمين الذين اعتنوا بجمع أقوال الإمام مالك وأقوال الصحابة وسردها مرتبة على حسب الأبواب ، ولكنه يختلف عن تقدمه في كونه انتقى تلك الأقوال من كتبهم ، بينما دونها المتقدمون بعد سماعها من شيوخهم ، فتلك الأصول كتب سماع ورواية ، أما النواذر فكتاب جمع واختيار .

ولا شك أن تلك النخبة البارزة من علماء المذهب المعاصرين لابن أبي زيد جعلت فترته الزمنية ظرفاً لطبقة متميزة في تاريخ المذهب لكونها فاصل بين التاريخ القديم والتاريخ الجديد للفقهاء .

ولعل القائلين بتقسيم الفقهاء إلى متقدمين ومتأخرين لم يقصدوا تحديد الفاصل الزمني بجميع القرن الرابع ، وإنما أرادوا تحديده بمطلع ذلك القرن ، والدليل على ذلك ما ورد في كلام أحد أئمة التأليف في مجال التراجم والأعلام حيث يقول في ميزانه " فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة " (50) وهو ما يعني أول القرن الرابع الهجري .

ويظل السؤال المطروح قائماً عن سبب اختيار تلك السنة لتكون حاجزاً بين المتقدم والمتأخر ، حتى ينجلي للناظر حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه : " خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ... " (51) ، فقد أثبت الحديث لهذه القرون الأولى الخيرية والأفضلية على ما بعدها ، أما الذين جاءوا من بعد فإنهم متأخرون ، لم يفوزوا بتلك الأفضلية التي نالها المتقدمون بنص الحديث .

ومما تقدم يتضح لنا جلياً المراد بمصطلح الفقهاء المتقدمين ، إذ يراد بهم الذين عاشوا قبل سنة 300 هـ ، وأما المتأخرون فهم الذين عاشوا بعدها .

أما عن حركة تدوين المذهب عند الفقهاء المتقدمين فالملاحظ أنها تتسم بظاهرتين هما : الجمع والتخريج ، أما الأولى فقد كان من المتعين على ذلك الجيل أن يواصل جهده في جمع أقوال الإمام مالك وحفظها ، وقد رأينا من قبل كيف قام الأصحاب بهذه المهمة في كتب الأسمعة ، ولكن من أقوال مالك ما سمعه البعض ، ولم يسمعه البعض الآخر ، فقد ورد أن ابن القاسم وأشهب اختلفا في قول مالك في مسألة ، وحلف كل واحد منهما على نفي قول الآخر ، فسألا ابن وهب فأخبرهما أن مالكا ذكر القولين جميعاً (52) ، وبسبب ذلك عكف التلاميذ على التلقي عن أكبر عدد من أصحاب مالك ، وإن التزم بعضهم بملازمة شيخ معين ، كما اهتموا بتدوين أسمعة شيوخهم ، واستمرت مهمة جمع أقوال الإمام دون توقف في عهد المتقدمين ، حتى كلل ذلك الجهد بكتاب " الاستيعاب لأقوال مالك " (53) ، الذي جمع أقوال مالك من روايات المكيين والمدنيين والعراقيين والمصريين والقرويين والأندلسيين وغيرهم ، وفي مرحلة الجمع هذه كانت تظهر بعض الخلافات في

الأقوال المروية عن مالك رحمه الله ، فاتجه الفقهاء إلى تدوين هذه الخلافات ليسهل الرجوع إليها عند إرادة بيان المعتمد من الأقوال المتعارضة ، وقد عُرف عن القاضي أبي يحيى هارون بن عبد الله الزهري (54) أنه أعلم من صنف في مختلف قول مالك (55) ، كما عُرف أيضاً عن أبي محمد عبد الله بن عبد الحكم (56) أنه كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله (57) .

وأما من حيث ظاهرة التخرّيج ، فقد جدد مسائل أمام أصحاب مالك لم ينقل فيها عن الإمام مالك شيء مما اضطرهم إلى تخرّيج أجوبتها على المسائل المنصوص عليها من إمام المذهب ، وتعتبر أقوال أصحابه هذه من ضمن مذهب مالك ؛ لأن المستخرج لها إن كان عارفاً بقواعد إمامه وأحسن مراعاتها صح نسبتها للإمام وجعلها من مذهبه ، فمن المعلوم أن كثيراً من المسائل لم يكن للإمام فيها نص ، وإنما هي منقولة عن أصحابه وتنسب إلى مذهبه (58) .

ولما ابتدأ التخرّيج وكثرت حصيلة أقوال الأصحاب المخرجة على قواعد المذهب اعتنى تلاميذهم بتدوينها ، فمن مؤلفاتهم ما اعتنت بجمع أقوال الأصحاب بالتبعية لأقوال الإمام ، كما هو الحال في المدونة ، فقد كانت أسئلة سحنون لابن القاسم عن أقوال مالك ، فإن لم يحفظ في المسألة قولاً كان ابن القاسم يبدي فيها رأيه المستقل ، ومن مؤلفاتهم ما اهتمت بجمع أقوال أصحابه سواء المتفق عليها أو المختلف فيها ، ومن ذلك كتاب الحارث بن مسكين (59) فيما اتفق فيه رأي ابن القاسم وابن وهب وأشهب ، وكتاب يحيى بن عمر الكناني (60) في اختلاف ابن القاسم وأشهب (61) ، كما ظهرت مؤلفات تعنتي ببيان اختلاف مالك وأصحابه ، وامتد هذا الاتجاه في التأليف إلى أول عهد المتأخرين حيث ألف الخشني (62) كتاب " رأي مالك الذي خالفه فيه أصحابه " ، وألف قاسم الأندلسي (63) كتاب " التوسط بين مالك وابن القاسم فيما خالف فيه ابن القاسم مالكا " (64) .

المبحث الثالث - تدوين المذهب المالكي في عصر الفقهاء المتأخرين :

سبقت الإشارة إلى أن عصر المتأخرين أطل مع بداية القرن الرابع وامتد إلى وقتنا هذا ، وقد اعتنى الفقهاء في هذا العصر بتأليف المختصرات و وضع المتون ، ثم ظهرت الشروح والتعليق ، ثم ختمت حركة التأليف بالحواشي والتقاييد . وإذا كانت العلوم منحا إلهياً ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدخّر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، " وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والاختصار وجزالة الألفاظ وجمع المسائل ؛ لأن المتقدمين كان مصرف أذهانهم إلى استنباط المسائل وتقويم الدلائل ؛ فالعالم المتأخر يصرف ذهنه إلى تنقيح ما قالوه ، وتبيين ما أجملوه ، وتقبيد ما أطلقوه ، وجمع ما فرقوه ، واختصار عباراتهم ، وبيان ما استقر عليه الأمر من اختلافاتهم ،

فهو كماشطة عروس رباها أهلها حتى صلحت للزواج، تزينها وتعرضها على الأزواج ، وعلى كل فالفضل للأوائل كما قال القائل :

كالبحر يسقيه السحاب وماله فضل عليه لأنه من مائه " (65) .

إن أبرز الأعمال التي قام بها المتأخرون في بدايات المرحلة كانت في الترجيح بين الأقوال المتعددة المنقولة عن المتقدمين في المسألة الواحدة ، وذلك وصولاً للقول المعتمد والمفتى به في المذهب ، أو تعيين الرواية الأخيرة عن الإمام إذا تعددت الروايات المنقولة عنه ، كما فعل الشيخ خليل (66) - رحمه الله - في مختصره حيث انتقى أربعة (67) منهم ، وما خص الشيخ هؤلاء إلا أنه لم يقع لأحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتهذيبه ، وإن كان الشيخ قد صرح بهؤلاء الأعلام الأربعة فإنه أشار إلى غيرهم، إما بصيغة التصحيح أو الاستحسان (68)

إن السمة الغالبة لهذا العصر هي عكوف الناس على المختصرات والاشتغال بها شرحاً وتدويناً ، فكان أكثر النشاط التدويني يدور حولها .

وقد توال ظهور المختصرات في عصر الفقهاء المتأخرين ، فظهر أول اختصار للمدونة ، وكان لفضل بن سلمة الجهني (69) ، واختصر غيرها من الأمهات كالواضحة والموازية (70) ، كما ألف عبيد الله الجلاب (71) مختصره المشهور المسمى بالتفريع .

وأما أبو محمد بن أبي زيد القيرواني الذي وصف بأنه " لخص المذهب وضم كسره ، وذب عنه ، وملاّت البلاد تواليه ، عارض كثير من الناس أكثرها فلم يبلغوا مداهن مع فضل سبق ، وصعوبة المبدأ ، وكان يعرف بمالك الصغير " (72) وهو الذي " جمع جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النوادر ، فاشتمل على جميع أقوال المذهب ، وفرع الأمهات كلها في هذا الكتاب " (73) ، كما ألف كتابه المشهور بالرسالة ، وقد كثر اشتغال الناس بها ، حتى لقب بباكورة السعد و بزبدة المذهب ؛ لأنها أول مختصر ظهر في المذهب بعد تفريع ابن الجلاب (74) ، والمراد بكون الرسالة أول مختصر بعد التفريع أنهما ألفا على نحو مستقل دون التقيد في الاختصار من كتاب معين دون سواه .

ثم ألف خلف بن أبي القاسم البراذعي (75) " التهذيب في اختصار المدونة " ، واتبع فيه طريقة اختصار أبي محمد إلا أنه ساقه على نسق المدونة ، وحذف ما زاده أبو محمد ، وقد أقبل طلبة الفقه على هذا الكتاب وسموا بدراسته وحفظه ، وكان المعول عليه بالمغرب والأندلس ، حتى تركوا به المدونة ومختصراتها ، فشغل دوراً مهماً قبل ظهور مختصر ابن الحاجب (76) الفرعي (77) .

كما ظهر كتاب التلقين للقاضي عبد الوهاب (78) وهو من المختصرات التي حققت شهرة ، ويعتبر هذا الكتاب على صغره من خيار الكتب وأكثرها فائدة (79) .

أما مختصر ابن الحاجب الفرعي المسمى " جامع الأمهات " فإنه يعد من المختصرات التي حظيت باهتمام المالكية شرقاً وغرباً ، فمصنفه ممن برعوا في العلوم وأجادوا في التصنيف ، وقد احتل هذا المختصر مركز الصدارة عند الفقهاء وطلاب العلم في الفترة الممتدة من صدوره إلى ظهور مختصر خليل (80) .

وألّف عبد الرحمن البغدادي (81) كتاب " الإرشاد " ، وجعله مختصراً في فروع الفقه وحشاه بمسائل قل أن توجد في المطولات مع إيجاز بليغ (82) .

ثم يطل على المذهب مختصر الشيخ خليل بن إسحاق المصري الذي اختصر به مختصر ابن الحاجب ، وجمع فيه الفروع الكثيرة من كتب المذهب ، فقد حوى مائة ألف مسألة منظوماً مثلها مفهوماً ، وقد بين فيه ما به الفتوى من الأقوال ، ومع أنه أقام في تأليفه خمساً وعشرين سنة ، إلا أنه لم يخرج من التلخيص في حياته إلا ثلثه الأول إلى النكاح ، والباقي وجد في تركته في أوراق المسودة ، فجمعه أصحابه وضموه لما لخص ، فكمل الكتاب ، وقد بالغ الشيخ في أسلوب اختصاره حتى عُد من الألغاز ، ومع ذلك اعتنى الناس به عناية فائقة شرحاً وتدويناً وتدریساً ، ومدحه العلماء بقولهم : " إنه من أفضل نفاث الأعلام ، وأحق ما رُمق بالأحداق ، وصرفت له همم الحذاق ، عظيم الجدوى ، بليغ الفحوى ، بين ما به الفتوى ، وجمع مع الاختصار شدة الضبط والتهذيب ، واقتدر على حسن المساق والترتيب ، فما نُسج على منواله ، ولا سمح أحد بمثاله " (83) .

هذه أهم المختصرات التي ظهرت ، وكان كل مختصر منها كتاب وقته ، ويعتبر مختصر أطول المختصرات بقاءً حتى يوم الناس هذا ، بل استقطب الاهتمام كله ، جاء في نيل الابتهاج : " لقد آل الحال في هذه الأزمنة المتأخرة إلى الاقتصار على المختصر في هذه البلاد المغربية مراكش وفاس وغيرها ، فقل أن ترى أحداً يعتني بآين الحاجب فضلاً عن المدونة ، بل قصارهم الرسالة و خليل ، وذلك علامة دروس الفقه وذهابه " (84) .

ولعل السبب في تأليف المختصرات يعود إلى أن المتأخرين عسر عليهم استيعاب ما ألفه المتقدمون من دواوين كبار ، كالمدونة الواضحة وأمثالها ، وشق عليهم حفظها واستقصاؤها ، فاستعاضوا عنها كتباً مختصرة ، تيسيراً على المبتدئين ، وتسهيلاً للحفظ على المتعلمين .

والغرض من الاختصار مبني على مقصدين هما : تقليل الألفاظ تيسيراً على الحفظ ، وجمع ما تفرق في كتب المذهب من الفروع ، ليكون أجمع للمسائل ، وكل

منهما مقصد حسن لولا حصول المبالغة في الاختصار إلى الحد الذي أضر بالفقه ، فقد انصب عمل الفقهاء في حل ألفاظ المختصرات والخلاف في تأويلها، فوضعت لبيانها الشروح ، ثم تعقبوها بالحواشي ، مما أضاع الوقت وبدد الجهد⁽⁸⁵⁾ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحواشي لم تعرف على الكتب الفقهية المالكية إلا في العصور المتأخرة ، وأن أول من خدم تلك الكتب بالحواشي هو الشيخ علي العدوي المالكي (ت سنة 1189 هـ) ، فقد ألف كثيراً منها على كتب المالكية⁽⁸⁶⁾ ، ولعل المراد بذلك مالكية مصر ، وإلا فإن الشيخ العدوي مسبوق في هذا العمل ، فقد سبقه في التأليف الشيخ محمد بن غازي (ت سنة 919 هـ) بحاشية سماها شفاء الغليل في حل مقل خليل ، والشيخ أحمد بابا التنبكتي (ت سنة 1036 هـ) بحاشية سماها من الجليل على خليل ، والشيخ مصطفى الدلاصي (ت سنة 1136 هـ) بحاشية على شرح التتائي⁽⁸⁷⁾ على المختصر⁽⁸⁸⁾ .

الخاتمة

بعد الفراغ من كتابة هذا الموضوع وصياغته يمكن تدوين خاتمة تخصص أساسا لذكر نتائج البحث وهي على النحو التالي :

- 1 - إن أقوال الإمام مالك وأصحابه - رحمهم الله - قد دونت منذ عهد مبكر .
- 2 - إن تدوين المذهب قد بدأ مع ظهور الموطأ والأسمعة التي دونها الأصحاب ، فكانت رصيذا كبيرا أمام علماء المذهب اللاحقين .
- 3 - إن هؤلاء العلماء يتقسمون من الناحية الزمنية إلى متقدمين ومتأخرين ، وتعتبر طبقة ابي زيد القيرواني أول طبقات المتأخرين ، وأما من قبله فمتقدمون .
- 4 - أصحاب الأمام مالك هم من أقاموا بالمدينة للتلمذة عليه ، وهم المصدر الثاني لفقهه .

5 - إن لهذا التدوين الموسع - النابع من أسمعة أصحاب مالك - الفضل الأكبر في بناء المذهب ومسيرة تطوره .

6 - إن حركة تدوين المذهب عند الفقهاء المتقدمين اتسمت بظاهرتين هما :

الجمع والتخريج.

7 - إن السمة الغالبة في عصر الفقهاء المتأخرين هي عكوف الناس على المختصرات والاشتغال بها شرحا وتدوينا ، فكان أكثر النشاط التدويني يدور حولها .

8 - إن الغرض من الاختصار مبني على مقصدين هما : تقليل الألفاظ تيسيرا على الحفظ ، وجمع ما تفرق في كتب المذهب من الفروع .

الهوامش :

- (¹) انظر : مالك لأبي زهرة ، ص 130 . دار الفكر ، القاهرة ، ط4 2003 م .
- (²) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (26/1) مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1 2008 م ؛ وعمل أهل المدينة لأحمد محمد نور سيف ، ص 58 ، ط دار الاعتصام ، القاهرة .
- (³) انظر : حجة الله البالغة للدهلوي، (1 / 145) دار التراث، القاهرة، ط1 1355 هـ .
- (⁴) انظر : كشف المغطي من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ ، لمحمد الطاهر بن عاشور (ص 19) ،
- ط1 ، دار السلام ، القاهرة ، 1427 هـ – 2006 م .
- (⁵) ترتيب المدارك (1 / 215) ؛ كشف المغطي (ص 37) .
- (⁶) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي صاحب الصحيح ، توفي سنة 356 هـ . انظر : طبقات الحفاظ للسيوطي (1 / 252) ، ط1 دار الكتب العلمية 1983 م .
- (⁷) انظر : عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي لابن العربي ، (1 / 5) ، دار الكتاب العربي بيروت .
- (⁸) هو الخليفة أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي العباسي المنصور ، كان شجاعا كامل العقل حسن المشاركة في الفقه توفي سنة 158 هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (7 / 83 - 87) .
- (⁹) عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ابن عم الرسول ﷺ من الفقهاء ، دعا له الرسول ﷺ : " اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل " ، توفي بالطائف سنة 68 هـ . انظر : الإصابة لابن حجر العسقلاني (4 / 141 - 151) ط1 ، دار الجيل ، بيروت 1412 هـ – 1992 م .
- (¹⁰) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما صحابي جليل ، كان يخدم الرسول ﷺ من فقهاء الصحابة وعلمائهم ، لازم النبي ﷺ وكان صاحب نعليه ، أول من جهر بالقرآن بمكة ، وقال فيه الرسول ﷺ : " تمسكوا بعهد ابن أم عبد " ، توفي سنة 32 وقيل سنة 33 هـ . انظر الإصابة (4 / 233 - 235) .
- (¹¹) ترتيب المدارك (1 / 218) .
- (¹²) المصدر نفسه (1 / 217 - 218) .
- (¹³) الديباج المذهب لابن فرحون (1 / 117) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ط2 2005 م .
- (¹⁴) انظر : كشف المغطي ص 38 - 39 ؛ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (1 / 282) .
- (¹⁵) انظر : الفكر السامي للحجوي (1 / 282) ، المكتبة العصرية ، بيروت 2009 م .
- (¹⁶) انظر : صحيح مسلم (1 / 26) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1955 م .
- (¹⁷) ترتيب المدارك (1 / 218) .
- (¹⁸) انظر : كشف المغطي ص 22 - 23 .
- (¹⁹) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لأبي بكر بن العربي المعافري ، ت: محمد عبد الله ولد كريم (1 / 66) ط1 ، دار ابن الجوزي ، 1429 هـ .
- (²⁰) انظر : مالك لأبي زهرة ، ص 20 .
- (²¹) انظر : الفكر السامي (1 / 318 - 319) .
- (²²) هو القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، الإمام العالم المحقق ، المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف ، متقنا في العلوم بصيرا بالأصول والفروع ، له تأليف منها : البيان والتحصيل والمقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام ، وغيرها . توفي سنة 520 هـ . انظر : شجرة النور (1 / 316) .

- (23) المقدمات الممهדות لابن رشد ، ت : محمد حجي (1 / 44) ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي بيروت
1408 هـ - 1988 م . كما نُقل عن ابن العربي أن الموطأ مقدم في الفقه على المدونة .
انظر : الفكر السامي (1 / 282) .
- (24) هو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس ، يكنى أبا محمد ، سمع مالكا ، وكان لقاؤه لمالك سنة 179 هـ ، وبه انتشر مذهب مالك ، وإليه انتهت الرئاسة بالأندلس في العلم . توفي سنة 234 هـ . انظر : ترتيب المدارك (1 / 688 - 700) ؛ الديباج المذهب (2 / 281 - 282) .
- (25) هو زياد بن عبد الرحمن بن زهير بن ناشرة بن لودان بن يحيى بن أخطب اللخمي ، سمع من مالك الموطأ ، وله عنه في الفتاوى كتاب معروف بسامع زياد . توفي سنة 193 هـ وقيل سنة 194 هـ وقيل سنة 199 هـ . انظر : ترتيب المدارك (1 / 465 - 470) ؛ الديباج المذهب (1 / 323) .
- (26) انظر : ترتيب المدارك (1 / 689) ؛ كشف المغطى ص 44 - 47 .
- (27) انظر : ترتيب المدارك (1 / 466) ؛ الديباج المذهب (1 / 323) .
- (28) الغازي بن قيس ، ويكنى أبو محمد ، فقيه محدث أمين ، سمع من مالك الموطأ ، وهو أول من أدخل الموطأ وقراءة نافع الأندلسي . توفي سنة 199 هـ . انظر : ترتيب المدارك (1 / 463) ؛ الديباج المذهب (2 / 107) ؛ شجرة النور (1 / 132) .
- (29) انظر : ترتيب المدارك (1 / 463 - 464) ؛ الديباج (2 / 107) .
- (30) هو علي بن زياد التونسي العبسي ويكنى أبو الحسن ، سمع من مالك ، وسفيان الثوري ، واليث بن سعد وغيرهم ، روى عن مالك الموطأ ، وهو أول من أدخل الموطأ . توفي سنة 183 هـ . انظر : ترتيب المدارك (1 / 436 - 439) .
- (31) هو عبد السلام أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي ، سمع من ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ، وغيرهم ، وانصرف إلى إفريقية ، كان ثقة حافظاً للعلم فقيهاً ولي قضاء إفريقية . توفي سنة 240 هـ . انظر : الديباج المذهب (2 / 24) .
- (32) انظر : ترتيب المدارك (1 / 463) ؛ كشف المغطى ص 45 .
- (33) انظر : مالك لأبي زهرة ص 200 .
- (34) النوار والزيادات ، لأبي زيد القيرواني ، ت : عبد الفتاح الحلو (1 / 8) ط1 دار الغرب الإسلامي 1999م .
- (35) مالك : لأبي زهرة ص 202 .
- (36) جذوة المقتبس لأبي عبد الله الحميدي ص 240 ، ط1 ، المكتبة العصرية ، 1425 هـ - 2004 م .
- (37) انظر : تهذيب التهذيب (6 / 227) ؛ ترتيب المدارك (1 / 574) .
- (38) انظر : ترتيب المدارك (1 / 567) .
- (39) انظر : المصدر السابق (1 / 585) .
- (40) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث ، يكنى أبا محمد ، سمع مالكا والليث وغيرهما ، كان رجلاً صالحاً ثقة محققاً بمذهب مالك توفي سنة 214 هـ . انظر : ترتيب المدارك (1 / 674 - 679) .
- (41) انظر : ترتيب المدارك (1 / 657) .

- (42) هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار ، كان ثقة كثير الحديث مأموناً ثبتاً ، خلف مالكا في الفقه بالمدينة ، توفي سنة 198 هـ . انظر: ترتيب المدارك (1 / 490 - 492) ؛ الديباج المذهب (2 / 274) .
- (43) انظر : ترتيب المدارك (1 / 491) .
- (44) انظر : المصدر السابق (1 / 465) ؛ الديباج المذهب (1 / 323) .
- (45) انظر : ترتيب المدارك (1 / 436) .
- (46) انظر : الفكر السامي (2 / 469) .
- (47) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفة الدسوقي (1 / 37) ، ط دار الفكر ، بيروت ؛
- حاشية العدوي على الخرشي (1 / 128) .
- (48) انظر : الفكر السامي (2 / 469) .
- (49) النوادر والزيادات (1 / 11) .
- (50) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، ت : علي معوض و عادل عبد الموجود (1 / 15) ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1995 م .
- (51) صحيح البخاري ، كتاب فضائل الصحابة (3 / 1335) ، دار ابن كثير، بيروت ط 1978 م .
- (52) انظر : ترتيب المدارك (1 / 582) .
- (53) يرى القاضي عياض أن الذي ابتدأ تأليفه بعض أصحاب القاضي إسماعيل ، ووافق ابن فرحون في موضع ، بينما نص مخلوف على أن الذي ابتدأ تأليف هذا الكتاب هو : عبد الله بن حنين الكلابي القرطبي ، ووافق ابن فرحون في موضع آخر ، ثم تم هذا الكتاب الفقيهان : أبو بكر محمد المعيطي و أبو عمر أحمد ابن المكوي . انظر: ترتيب المدارك (3 / 416) ؛ الديباج المذهب (1 / 377 - 2 / 177) ؛ شجرة النور (1 / 199 - 200) .
- (54) هو أبو يحيى هارون بن عبد الله بن الزهري العوفي المكي المالكي ، سمع مالكا ، ولي قضاء مصر ، توفي سنة 132 هـ . انظر : الديباج المذهب (2 / 278) .
- (55) انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص 158 ، ط دار القلم ، بيروت .
- (56) سبقت ترجمته .
- (57) انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص 156 .
- (58) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (1 / 19) ، ط دار إحياء الكتاب العربي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ؛ الفواكه الدواني (2 / 19) .
- (59) هو أبو عمرو الحارث بن مسكين ، سمع من ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ودون أسمعتهم ، وبوبها و بهم تفقه وعد في أكابر أصحابهم توفي سنة 250 هـ . انظر : الديباج المذهب (1 / 298) .
- (60) هو يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني ويكنى أبو زكريا ، سمع من سحنون وغيره ، كان فقيهاً حافظاً ثقة إماماً في الفقه ، له مؤلفات منها : المنتخبة و كتاب الميزان و كتاب فضل الوضوء والصلاة . توفي سنة 289 هـ . انظر : ترتيب المدارك (2 / 354 - 56) .
- (61) انظر : طبقات الفقهاء ص 158 ؛ الديباج المذهب (1 / 298) .

- (62) هو أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد الخشني ، الفقيه الحافظ المؤرخ ، له تأليف حسنة منها : كتاب الرواة عن مالك وكتاب طبقات فقهاء المالكية وغيرها . توفي سنة 361 هـ . انظر : شجرة النور (1 / 221 - 222) .
- (63) هو قاسم بن خلف بن فتح بن عبد الله الجبيري ، كان من أهل العلم بالحديث والفقه ، حسن التأليف ، ولي القضاء بطرطوشة وبلنسية ، توفي سنة 371 هـ . انظر : ترتيب المدارك (3 / 326) ؛ الديباج (118/2) .
- (64) ترتيب المدارك (3 / 327) ؛ الديباج (2 / 118) .
- (65) حاشية رد المحتار على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (1 / 106) ، ط عالم الكتب للطباعة والنشر ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 1423 هـ - 2003 م .
- (66) هو خليل بن إسحاق الجندي ، أحد الأئمة والأعلام ، الفقيه الحافظ ، صاحب المختصر المشهور في المذهب ، الذي اعتنى بشرحه وحفظه الطلبة من كل الجهات . توفي سنة 767 هـ . انظر : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (2 / 207) ط 2 ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد - الهند 1392 هـ - 1972 م ؛ شجرة النور (10/2) .
- (67) حيث سار في كتابه معتمداً على اختيار اللخمي ، وترجيح ابن يونس ، واستظهار ابن رشد ، وقول المازري . انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (1 / 22) .
- (68) انظر : المصدر السابق (1 / 22 ، 25) .
- (69) هو فضل بن سلمة بن جرير بن منخل الجهني ، الحافظ الكبير ، الفقيه العالم بالمسائل ، كان من أوقف الناس على الروايات ، كان يُرحل إليه للسمع توفي سنة 319 هـ . انظر : الديباج (2 / 108) ؛ شجرة النور (185/1) .
- (70) انظر : الفكر السامي (2 / 703) .
- (71) هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب ، من أهل العراق ، الإمام الفقيه العالم الحافظ ، له متاب في مسائل الخلاف ، وكتاب التفرع في المذهب مشهور توفي سنة 398 هـ . انظر : ترتيب المدارك (1 / 379) .
- (72) ترتيب المدارك (248) .
- (73) مقدمة ابن خلدون ص 543 ، دار الفجر للتراث ، القاهرة ط 1 1988 م .
- (74) انظر : الفواكه الدواني (1 / 3) ، دار الفكر ، بيروت ط 1 1995 م .
- (75) هو أبو القاسم خلف بن أبي القاسم الأزدي المعروف بالبراذعي ، ويكنى أيضاً بأبي سعيد ، من كبار أصحاب أبي محمد بن أبي زيد ، وحفاظ المذهب المؤلفين له تأليف منها : التهذيب في اختصار المدونة و التمهيد لمسائل المدونة و اختصار الواضحة وغيرها . ولم تذكر كتب التراجم التي اطلعت عليها تاريخ وفاته . انظر : ترتيب المدارك (3 / 502) ؛ الديباج المذهب (1 / 206) ؛ شجرة النور (1 / 252) .
- (76) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الرويني ، يكنى أبا عمر المعروف بابن الحاجب ، الإمام العلامة الفقيه المالكي ، كان ثقة متواضعاً عفيفاً ، صنف التصانيف المفيدة منها : الجامع بين الأمهات والكافية ، والمختصر في أصول الفقه وغيرها ، توفي سنة 646 هـ . انظر : الديباج المذهب (2 / 68 - 70) .
- (77) انظر : الديباج المذهب (1 / 207) ؛ الفكر السامي (2 / 545) .

- (78) هو عبد الوهاب بن نضر البغدادي يكنى أبا محمد ، أحد أئمة المذهب له تأليف كثيرة منها : النصر لمذهب إمام دار الهجرة و المعونة و الأدلة وغيرها ، توفي سنة 422 هـ .
 انظر : الديباج المذهب (2 / 22 - 24) .
- (79) انظر : الفكر السامي (2 / 540) .
- (80) انظر : المصدر السابق (2 / 564) .
- (81) هو عبد الرحمن بن محمد بن عسكر شهاب الدين البغدادي المالكي ، كان فقيهاً عالماً زاهداً له التصانيف الحسنة المفيدة منها : المعتمد في الفقه ، وكتاب العمدة في الفقه وكتاب الإرشاد. توفي سنة 732 هـ . انظر : الديباج المذهب (1 / 414) .
- (82) انظر : الديباج المذهب (1 / 414) ؛ الفكر السامي (2 / 572) .
- (83) الفكر السامي (2 / 577)
- (84) نيل الابتهاج ص 114 .
- (85) انظر : الفكر السامي (2 / 703) .
- (86) من هذه الحواشي: حاشية على ابن تركي ، وعلى الزرقاني على العزية ، وعلى شرح أبي الحسن عل الرسالة ، وحاشية على الخرشي ، وحاشية على الزرقاني على المختصر . انظر : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي (1 / 477) ط دار الجيل ، بيروت .
- (87) هو القاضي أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي الإمام العالم العامل ، القدوة الفاضل ، تولى عن القضاء وتصدر للتأليف ، له شرحان على المختصر ، وشرح على ابن الحاجب توفي سنة 942 هـ . انظر : شجرة النور (2 / 132) .
- (88) انظر : شجرة النور (2 / 141 - 142 ، 200 - 201 ، 281) .